



## السيد وزير الدولة والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

### والمندوبين السامين والمندوب العام

**الموضوع:** مواكبة تنفيذ مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد كفايات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

**المرجع:** منشور رئيس الحكومة رقم 16/2017 بتاريخ 15 دجنبر 2017.

### سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، ففي إطار مواكبة الإدارات العمومية في تنفيذ مقتضيات المرسوم رقم 2.17.410 الصادر في 26 أكتوبر 2017، المتعلق بتحديد كفايات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، والذي دخل حيز التنفيذ منذ 2 يناير 2018، تم تكليف الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بموجب المنشور المشار إليه في المرجع، بالسهر على التنسيق مع مختلف الإدارات والمؤسسات والهيئات المعنية من أجل إيجاد الحلول الفورية للإشكالات التي قد تعترض المصالح التابعة لكم أو تلك الخاضعة لوصايتكم أثناء تقديم خدمة الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها للمرتفقين المعنيين.

وفي هذا الإطار، اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات بهدف ضمان التنزيل السليم والفعال لهذه العملية، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة، والمتمثلة في جعل إجراء الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها أكثر يسرا وقربا من المرتفقين. ونذكر من بين أهم هذه الإجراءات:

- منشور رئيس الحكومة رقم 16/2017 بتاريخ 15 دجنبر 2017 المتعلق بالتدابير المسطرية والإجرائية والتنظيمية الكفيلة بتنفيذ مقتضيات المرسوم رقم 2.17.410؛
- تنظيم يوم دراسي وتكويني لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية بتطبيق المرسوم، لتوضيح الإجراءات التنظيمية والإجرائية اللازمة لضمان تقديم هذه الخدمة في أحسن الظروف بالنسبة

للمرتفق والإدارة؛



- تنظيم ورشات تكوينية حول مقتضيات المرسوم لفائدة مجموعة من القطاعات بناء على طلبها؛
- إصدار دليل الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، الذي يتضمن توضيحا مفصلا ودقيقا لمختلف مراحل القيام بهذا الإجراء.

وفي هذا الصدد، وبغية تتبع تنفيذ مقتضيات المرسوم المشار إليه أعلاه، قامت الوزارة المعنية بمراسلة جميع الإدارات، من أجل موافقتها بلوائح الخدمات الإدارية التي تقدمها للمرتفقين والتي تشترط إجراء الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، وكذا لوائح الموظفين أو المستخدمين ونوابهم الذين تم تعيينهم للقيام بهذا الإجراء، وذلك في أفق نشر هذه اللوائح ببوابة الخدمات العمومية [www.service-public.ma](http://www.service-public.ma)، وكذا ببوابات الوزارات والإدارات المعنية من أجل توفير المعلومات الضرورية حول هذا الإجراء وجعلها في متناول المرتفق.

غير أنه لوحظ أن عددا قليلا من الإدارات والمؤسسات العمومية قد أفادت بأجوبتها.

ونظرا لتوصل الوزارة المعنية بشكايات عديدة بخصوص تعطل خدمة الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها في عدد من الإدارات والمؤسسات والهيئات المعنية، ونظرا لتوصل هذه الوزارة كذلك بأسئلة شفوية برلمانية في الموضوع، فإنني **أدعوكم إلى اتخاذ كافة التدابير والإجراءات المناسبة الكفيلة بتفعيل المرسوم والمنشور السالف ذكرهما**، سواء على مستوى المصالح والمرافق التابعة لكم أو على مستوى المؤسسات والهيئات العمومية الخاضعة لوصايتكم، وذلك حتى يتمكن المرتفقون من قضاء مصالحهم في أحسن الظروف والآجال، وتيسير الاستفادة من الخدمات الإدارية المطلوبة، راجيا منكم، بهذه المناسبة **التنسيق في الموضوع مع الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية** وإفادتها، في أقرب الآجال، بلوائح الخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين والتي تشترط إجراء الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، وكذا لوائح الموظفين أو المستخدمين ونوابهم المعنيين للقيام بهذا الإجراء.

ومع خالص التحيات والسلام.

